

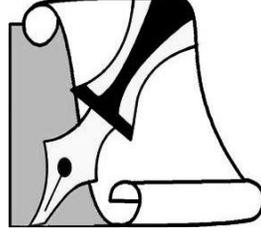


مركز الدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

التقدير نمف الشهرى

تحليل للتطورات السياسية
والأمنية فى «إسرائيل»

www.bahethcenter.net
Email: baheth@bahethcenter.net
bahethcenter@hotmail.com



مركز الدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية

تحليل نصف شهري للتطورات السياسية والأمنية في «إسرائيل»

أهداف المركز الرئيسية:

- 1 إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمم.
- 2 الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.
- 3 بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.
- 4 إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

«إسرائيل» ومغازي الفشل في الحسم العسكري

1 - مدخل :

دعت دراسة صادرة عن معهد دراسات الأمن القومي التابع لجامعة تل أبيب إلى إعادة صياغة أهداف «إسرائيل» في كل حرب قادمة، وتغيير أنظمة دفاعها وهجومها، بعدما بات من غير الممكن تكرار «الانتصار الحاسم» عام 1967. وتستخف الدراسة بالسعي الحثيث لاقتعال "صورة انتصار" مزعومة، كما كان الأمر في «حرب لبنان الثانية». وتتساءل الدراسة عن أهداف «إسرائيل» في الحرب، وتقرّ بأن انتصاراً موضوعياً على غرار انتصارها في حرب 1967 قد بات غير ممكن. وتشير الدراسة إلى أن "النصر الذاتي"، المتمثل في الحصول على "صورة انتصار"، هو موضوع مرتبط بالعلاقات العامة وبالדعاية الموجهة للرأي العام لا أكثر، مؤكدة أن مثل هذه الصورة ليست هدفاً جديراً في نظام ديموقراطي يدافع عن ذاته؛ وتتابع: "أكثر من ذلك، وفي حرب غير متكافئة كثيرة اللاعبين والتهديدات، تكون فيها إسرائيل مستهدفة من كل الجهات بآلاف الصواريخ، فإن السعي لإحراز حسم وانتصار عسكريين إنما ينطوي على استراتيجية خاطئة ومفهوم يعود لعصر الحروب التقليدية في ساحات وغي اعتيادية".

وتحدّد الدراسة أن حرباً غير متكافئة في أي جبهة من الجبهات سيكون لإسرائيل منها هدفان فقط هما: تقليص فترة الحرب وأضرارها للحدّ الأدنى، وتأجيل موعد الحرب التالية لسنوات عديدة. وتضيف: "صياغة أهداف الحرب المذكورة تعني تعريفاً جديداً لأهدافها، بمعنى: انتصار الزمان على المكان". وعلى خلفية تورّط «إسرائيل» في حرب مع غزة استغرقت 51 يوماً، تدعو الدراسة الاستراتيجية إلى "أن تعدّ «إسرائيل» عاجلاً الردّ الدفاعي والهجومى لتحقيق أهداف حربها مستقبلاً"؛ وهي تستذكر أقوال المنظر العسكري كارل كلاوزفيتس (1780-1831)، الذي قال إن الحرب ليست سوى استمرار للسياسة بوسائل أخرى. وترى الدراسة أن مقولة كلاوزفيتس تكشف عن ثلاث خلاصات: الأولى مفادها أن الحرب وسيلة وليست هدفاً؛ والثانية أن الحرب هي استمرار للسياسة وليست تحولاً فيها أو شهادة على فشلها، والثالثة أن الحرب "وسيلة أخرى" - وليست وسيلة أخيرة، وهي لا تختلف عن أي مبادرة أخرى؛ وهي وسيلة شرعية حيادية من الناحية الأخلاقية طالما تخدم هدف السلطة. وتشير الدراسة إلى أنه في فترة كلاوزفيتس، قبل ظهور الديموقراطية الحديثة وفكرة القومية، كان

الدافع للحرب جغرافياً أو سياسياً، وليس أيديولوجياً. وتتابع: "كانت المصلحة الأساسية في الحرب سلطوية: ضمّ مناطق من أجل زيادة هيبة الملك أو الأمير أو القيصر، ثم إدارة الحروب وقتها بين جيوش نظامية. كانت حروباً احتلالية لا حروباً دفاعية"، موضحةً أنه بالمقابل، وبعد ظهور الديمقراطية الحديثة وتطوير سلاح الدمار الشامل وتحويل الحرب إلى مواجهة شاملة لم تعد الحرب استمراراً للسياسة أو "وسيلة أخرى". وبرأي مُعدّي الدراسة فإن الحرب في الأنظمة الديمقراطية الغربية تقف على دعامتين: الأنظمة الديمقراطية وتحارب حروباً دفاعية ضد أنظمة استبدادية لا حروباً احتلالية؛ بدليل أنه لم تكن دولة ديمقراطية حرباً على دولة ديمقراطية أخرى. أما الدعامة الثانية، فهي وسيلة أخيرة للدفاع أمام هجوم عدواني خارجي. ولذا فهي ليست "وسيلة أخرى". ووفق زعم الدراسة، فإن الدول الديمقراطية تحارب حروباً حتمية حينما لا يكون خيار آخر.

وتستخلص الدراسة الإسرائيلية أنه في حال "تصادمت قيم الديمقراطية مع قيم الاستبدادية، فإن استخدام نظرية كلاوزفيتس وتبنيها في حرب حديثة أمرٌ يلائم نظاماً استبدادياً فقط. أما الدولة الديمقراطية، فتحتاج لمنظرين عسكريين خاصين بها". وترى الدراسة أن الاستراتيجية العسكرية في «إسرائيل» حتى حرب 1973 اعتمدت على حرب بين جيوش نظامية وعلى مبدأ "الردع، الإنذار المبكر والحسم". وتضيف: "مع ذلك، ومنذ الثمانينيات من القرن الماضي، ولاحقاً، تغير طابع الحرب، وانتقلت أنظمة إسرائيل لحرب غير متكافئة مقابل أنظمة "إرهابية". وعملياً، تمّ إهمال نظرية "الردع، الإنذار والحسم" لصالح مفهومي آخرين: الأول إيجابي فعّال والثاني غير فعّال. إن المفهوم الفعّال الإيجابي، المنتمي لرؤية كلاوزفيتس في جوهره، يتطلع لتحقيق هدف سياسي، وليس فقط دفاعاً عن وجود وأمن. وتضيف: "كانت خطة "أورانيم" الخاصة بلبنان عام 1982 تهدف لتغيير نظام الحكم وفرض حكم الأقلية المارونية برئاسة بشير الجميل، على حساب مجتمعات أخرى وجماعات عسكرية متنوعة في لبنان". وبالنسبة لقطاع غزة، تقول الدراسة إن وزير «الأمن» السابق أفيغدور ليبرمان يرى ضرورة إسقاط حكم «حماس» واستبداله بنظام ودود مع الاحتلال. أما المفهوم السلبي، المتمثل في المرحلة الراهنة برئيس الحكومة نتنياهو، فيقضي باستمرار "الوضع الراهن"، وإعادة الحال إلى ما كان عليه. وتشير الدراسة لبقاء «حماس» في الحكم بعد ثلاث حروب، بدءاً من "الرصاص المصبوب" في 2008، مروراً ب"عمود الغمام"، وانتهاءً ب"الجرف الصامد"؛ وهذه انتهت جميعها باسترجاع "الوضع الراهن"

الخاص بالتفاهات وبهدوء أمني. وترى الدراسة أن المفهومين المذكورين (الفعال وغير الفعال) قد فشلاً، مشيرة للفشل الذريع "الذي مُنيت به الاستراتيجية الإسرائيلية في لبنان مع اغتيال بشير الجميل وانتكاسة الكتاب". وفي غزة، لا يكفل إسقاط «حماس» ظهور نظام حكم ودي لإسرائيل، علاوة على انتهاك التفاهات معها بوساطة مصرية، بشكل منهجي كلما رغبت «حماس» بذلك.

وتؤكد الدراسة أنه مع صعود إيران وحلفائها، فإن إسرائيل تواجه تحديات على كل الجبهات: حزب الله في سوريا ولبنان، الجيش السوري الذي يرمم قواه تدريجياً، الميليشيات الشيعية في العراق، «حماس» و«الجهاد الإسلامي» في غزة، والراعية الأولى إيران. وتعتقد الدراسة أن التهديدات المركبة تولد ثلاثة سيناريوهات حربية متداخلة: حرب لبنان الثالثة، حرب الشمال مع حزب الله وسوريا، وحرب شاملة مع إيران ومجموعة مؤيديها.

2 - العقيدة الأمنية: انتهاء الصلاحية:

يتلخص المبدأ الأساسي الذي أثبتت عليه العقيدة الأمنية الإسرائيلية بجملة واحدة: «التنازل شبه الكامل عن قدرة الصمود لصالح السعي نحو تحقيق الحد الأقصى من قدرة الحسم». من الناحية العملية، عكس هذا المفهوم محاولة واضحة من جانب واضعي العقيدة المذكورة للقفز فوق جملة من نقاط الضعف البنيوية التي يعاني منها الكيان الإسرائيلي على المستويين الجغرافي (فقدان العمق) والديموغرافي (تعدّر الاحتفاظ بجيش نظامي كبير). وإلى الحسم، أضيف لاحقاً مبدأ الردع والإنذار، لتتبلور بذلك دائرة نظرية متكاملة تتألف من ثلاثة مقاطع:

- الردع: العمل على منع الأعداء من المبادرة إلى شنّ الحرب، عبر تكريس القناعة في وعيهم بأن كلفتها ستكون باهظة جداً، ونتيجتها المرجحة هي هزيمتهم. حرب 2006 هي المحطة التي انهارت عندها العقيدة الأمنية الإسرائيلية في مواجهة نموذج المقاومة.

- الإنذار: عندما يفشل الردع في تحقيق الهدف المرجو منه، تنتقل المهمة إلى الاستخبارات، لتوفير الإشعار المبكر بأن الأعداء يخطّطون للمبادرة إلى حرب، وذلك كي يتسنى للجيش الاستعداد في الوقت المناسب لها، خصوصاً لجهة تجنيد الاحتياط.

- الحسم: لدى اندلاع الحرب، يتوجب إبعادها عن الداخل الإسرائيلي ونقلها إلى أرض العدو وتحقيق الانتصار الواضح فيها هناك خلال فترة زمنية قصيرة. وبحسب الأدبيات العسكرية الإسرائيلية، فإن الترجمة العملية لمفهوم الحسم تعني التسبب بـ«سقوطٍ حادٍ» للعدو، ويتحقق ذلك عبر «تدمير قوّته العسكرية القتالية بشكلٍ رئيسي والسيطرة على مساحات الانتشار والمناورة الخاصة به»، بحيث يفقد القدرة و/أو الإرادة على مواصلة القتال. ويُفترض بهذا «السقوط الحاد» - من وجهة نظر العقيدة الأمنية الإسرائيلية - أن يؤسّس لردع العدو عن التفكير في الحرب القادمة؛ وهو ما يعيد ربط حلقات العقيدة المذكورة بين نقطتي النهاية والابتداء. هذه النظرية شكّلت الردّ الإسرائيلي على التهديدات التي جسّدها أعداءٌ تقليديون، تمثّلت قوّتهم العسكرية بجيوش نظامية اعتمدت تكتيكات قتالية كلاسيكية، تقوم على المناورة المدرّعة والنار المحدودة ضمن نطاق ساحة المعركة.

لكن خلال العقود الثلاثة الأخيرة، تبددت تقريباً التهديدات التقليدية في ظل المتغيرات التي شهدتها البيئة الاستراتيجية لإسرائيل، وأهمها خروج مصر من دائرة المواجهة، وانسحاب سوريا من سباق «توازن القدرة» مع انهيار الاتحاد السوفياتي قبل غرقها في حربها الكونية لاحقاً، إضافة إلى سقوط الجبهة الشرقية في أعقاب احتلال العراق وتدمير جيشه. إلّا أنه في موازاة ذلك، سجّل تقدّم صاعد لنوع آخر من التهديدات، تمثّل في مبنى قدرات ونظرية قتالية كانت المقاومة في لبنان أوّل من جسّدهما. هنا اعتمد نموذج الانتشار اللامركزي الممتد نحو العمق لمنظومات الدفاع البري المتنوعة الأشكال، وكذلك منظومات الهجوم الصاروخي الناري المختلفة الأنواع والمديات. والتحدّي الذي فرضه نموذج المقاومة هذا أفرغ فعلياً العقيدة الأمنية الإسرائيلية من محتواها العملائي: فهو، من جهة، أتاح التصويب على المقتل في قدرة الصمود من خلال استهداف الجبهة الداخلية بصورة مباشرة ومؤثرة؛ ومن جهة أخرى، اشتغل على تقويض قدرة الحسم عبر اعتماد أسلوب الاستنزاف الميداني المستند إلى سرّية القدرات وتشتتها. وقد شكّلت حرب تموز 2006 نقطة الذروة التي اصطدم عندها هذا النموذج بعقيدة «إسرائيل» الأمنية، فأدى عملياً إلى انهيارها؛ فالجبروت الإسرائيلي فشل في ردع المقاومة عن تنفيذ تهديدها المعلن في أسر جنود إسرائيليين. كما أن الاستخبارات أخفقت في تحديد موعد العملية وساحتها، فضلاً عن رصد الاستعدادات لها؛ فيما الحرب التي شنت في أعقاب ذلك كانت تظهيراً لحالة فشل متراكمة في القدرة على تطبيق كل واحد من مكونات مفهوم الحسم: لا الجيش الإسرائيلي

نجاح في تحييد الجبهة الداخلية، ولا هو تمكن من حصر المعركة في أرض العدو، ولا أفلح في سلب عدوه قدرة القتال، فضلاً عن إرادته، ولا قدر على تحقيق نصر، بشهادة كل من وزير الحرب بيريتس وتقرير «فينوغراد» وغيرهما.

في حرب تموز، اكتشفت «إسرائيل»، بحسب أحد محلّليها العسكريين، أنها تستخدم في مواجهة المقاومة قوالب التفكير العسكري نفسها التي استخدمتها على مدى عقود قبالة الجيوش العربية. وعليه، كان لا بدّ من إعادة النظر في هذه القوالب، بما يُفضي إلى تحديث العقيدة الأمنية لجعلها أكثر تناسباً مع التهديدات المستجدة. وبعيداً عن مبدئي الردع، الذي سلّمت «إسرائيل» بتبادلته مع حزب الله، والإنذار، الذي لا يُعدّ ذا صلة في حالة مقاومة تقدّم نفسها على أنها حالة دفاعية غير مبادرة (إلا بما يخدم الدفاع والردع)، فإنه يمكن القول إن التعديلات الأهم التي اشتغلت «إسرائيل» على استحداثها في عقيدتها الأمنية تمحورت حول نقطتين:

- الأولى: تعزيز «قدرة الصمود»، من خلال إضافة ضلع رابع إلى ثلوث الردع - الإنذار - الحسم، هو «الحماية»، التي تعني تحصين الجبهة الداخلية من التأثيرات المباشرة للحرب (خسائر بشرية ومادية)، وذلك عبر منظومات الاعتراض الصاروخي، وصافرات الإنذار وتصفيح المباني، وما شاكل.

- الثانية: تعزيز القدرات الهجومية، النارية على وجه الخصوص، بالاستناد إلى بنك أهداف واسع، تشيع إسرائيل دائماً أنه يشتمل آلاف النقاط ذات الصلة بالقدرات القتالية للمقاومة. لكن الأهم، هو التأكيد المتكرر لإسرائيل بأنها في الحرب المقبلة سترى في الدولة اللبنانية، بجيشها ومنشأتها، أهدافاً رديفة لحزب الله، وتالياً مشروعة.

ماذا يعني ذلك؟ استحداث «الحماية» يعني حصرياً أن إسرائيل استسلمت لحقيقة أن جبهتها الداخلية ستكون جزءاً عضواً من ساحة عمليات أي مواجهة مقبلة، ولا إمكان للحؤول دون ذلك، لا بالضربة الاستباقية، ولا بنقلها إلى أرض العدو، ولا بأي تفوق نوعي عسكري يمكن أن تحوزه. ويُظهر حجم الإجراءات والإمكانات التي تخصّصها «إسرائيل» لحماية جبهتها الداخلية أنها تستشرف إيقاع أضرارٍ بها (من حيث الشدّة والعمق ونوعية الأهداف) بأحجام يبدو معها ما حصل في حرب 2006 أشبه بألعاب نارية، أو مجرد «عيّنة مخبريّة».

الحقيقة الأكثر أهمية، هي أن «الحماية»، بما تعنيه من استثمار في قدرة الصمود، تعكس الإقرار الإسرائيلي (الذي جرى استعراضه آنفاً) باستحالة الحسم السريع للحرب؛ بل وأن كل القدرات الهجومية التي جرى تطويرها واستحداثها لا تكفل ذلك من الناحية العسكرية البحتة (إشارة، مثلاً، إلى أن سيطرة الجيش الإسرائيلي على مناطق دون أخرى في لبنان ليست ذات جدوى عملياتية، ربطاً بالانتشار العرضي والعمقي لمنظومة المقاومة الصاروخية، بحسب ما يقول خبراء إسرائيليون، الأمر الذي يعني أن الجبهة الداخلية ستبقى عرضة للنيران في كل الأحوال). استبعاد الحسم يعني استتالة المواجهة، التي تعني بدورها مراكمة الخسائر المادية والمعنوية الإسرائيلية، وازدياد حجم الضغط المتولد عن النزف في الجبهتين الداخلية والأمامية. ولحلّ هذه المعضلة، لجأت «إسرائيل» إلى توسيع دائرة تهديداتها؛ فإذا كان الهجوم الناري والبرّي لا يكفل سلْب المقاومة قدراتها القتالية، وإذا كانت إرادة القتال لديها، ربطاً بطبيعتها العفائية، عصيّة على الانكسار، فإن الحل يكمن في التأثير على هذه الإرادة من خلال استدخال عناصر أخرى في دائرة الاستهداف التدميري، هي البيئة المدنية للمقاومة (إقرأ: عقيدة الضاحية)، ومتعلقات الدولة اللبنانية من جيش وبنية تحتية وخدماتية (إقرأ: استراتيجية الصدمة والترويع بنسختها اليوغوسلافية والعراقية). ويمكن الجزم بأن تلويح تل أبيب المتكرر بالاستهداف التدميري لبيئة المقاومة المدنية ومتعلقات الدولة اللبنانية في الحرب المقبلة مع لبنان هو، بالضبط، الإعلان الإسرائيلي الأكثر تعبيراً عن الإقرار بالعجز عن إمكان حسم الحرب عسكرياً مع حزب الله، الأمر الذي يستدعي اعتماد روافع أخرى لزيادة الضغط عليه من أجل تقصير أمد الحرب.

لكنّ المعضلة الإسرائيلية، بالرغم من ذلك، تبقى قائمة. فأحد أهم مقومات النجاح في نموذج الحرب الأطلسية على يوغوسلافيا (1999)، والأميركية على العراق (2003)، كان يكمن في بُعد الجبهات الداخلية للطرف المهاجم عن ساحة المعركة، ممّا أوجد حالة عدم تكافؤ بالنسبة إلى الطرف الآخر: جهوده الدفاعية انحصرت على استهداف الآلة العسكرية للمهاجم، فيما الأخير يستبيح كل البنى التحتية للدولة التي يهاجمها قسفاً وتدميراً. وفي حالة المواجهة بين «إسرائيل» وحزب الله، لن يكون هذا المشهد هو السائد؛ إذ يمكن ببداية الاستنتاج بأن وجود الجبهة الإسرائيلية الداخلية ضمن القوس الناري للمقاومة سيمكّنها من إنتاج درجة معتبرة من التكافؤ على مستوى روافع الضغط ذات الصلة بالاستهدافات النارية. ومؤدّى ذلك سيكون المراوحة في لعبة عض أصابع موجعة تُثَقّن المقاومة فنّها، بعيداً عن أي أمل إسرائيلي بالحسم، أو حتى بالنصر. ويُنقل

عن دافيد بن غوريون، مؤسس «إسرائيل»، مقولة مفادها بأن الوضع الاستراتيجي لإسرائيل لا يتحمل هزيمة عسكرية واحدة. لاحقاً، أعاد منظّرون عسكريون إسرائيليون، ومنهم يسرائيل طال، صياغة هذه المقولة بما يتلاءم مع مقومات الوجود الإسرائيلي؛ فرأى هؤلاء أن الوضع الاستراتيجي لإسرائيل ليس فقط لا يتحمل هزيمة عسكرية واحدة، بل إنه لا يتحمل أقل من تحقيق نصر حاسم في أي حرب.

إذا صحّت هذه المقولة، فإن الوضع الاستراتيجي لإسرائيل سيكون على موعد مصيري مع القدر في الحرب المقبلة مع حزب الله. لقد تحدثت «إسرائيل» كثيراً في العلقن عن حرب 2006 بلغة الأرقام، لكن أحداً فيها لم يرغب على ما يبدو - لأسباب واضحة تتصل بحساسية الرأي العام الإسرائيلية حيال هكذا نوع من المقارنات - أن يتوقف عند نسبة القتلى بين طرفي المواجهة، بوصفها أحد أبرز أوجه الانتكاسة الإسرائيلية في الحرب. فقد أقرّ الجيش الإسرائيلي بمقتل 122 جندياً في تلك الحرب، فيما أعلنت السلطات المدنية مقتل 44 مستوطنًا. في المقابل، لم تُعلن المقاومة العدد الإجمالي لشهائها، وإن كان شائعاً في أوساطها أن عددهم يراوح عند حدود 250 شهيداً، فيما بلغ عدد الشهداء المدنيين بحسب الأرقام الرسمية نحو 900 شهيد؛ يعني ذلك أن النسبة بين الجانبين على الصعيد العسكري تبلغ واحداً إلى اثنين تقريباً، وهي نسبة كارثية، معنوياً ومادياً، بالنسبة إلى الجيش الأقوى في المنطقة، علماً أن تاريخ الصراع العربي - الإسرائيلي لم يُسجّل مثلها أو ما يدانيها. حتى لو جرى احتساب النسبة الإجمالية بما يشمل الخسائر المدنية، فإن النسبة ستكون 1:7؛ وهي نسبة قريبة من حرب تشرين 73 التي هاجمت فيها ثلاثة جيوش عربية «إسرائيل» بشكل مباغت على جبهتين.

3 - تطورات ما بعد العام 2000 :

بوصول اليمين الأميركي المتطرف بقيادة الرئيس بوش الابن إلى السلطة في أميركا، في نهاية العام 2000، ثم تسلّم الارهابي آريل شارون السلطة في «إسرائيل» مطلع العام 2001، دخلت عملية التسوية برمتها في حالة موت سريري، بدأت بمحاولة عزل ياسر عرفات وتحجيمه سياسياً، ومن ثمّ غيابه (تصفيته على الأرجح)، ربما لرفضه الدخول في حرب أهلية قاتلة مع حركتي حماس والجهاد الإسلامي. وفي هذا السياق وقعت أحداث 11 أيلول 2001، التي هزّت الولايات المتحدة الأميركية وغيّرت مسار النظام العالمي، ومنحت

المحافظين الجدد فرصة ذهبية لوضع مشروعهم عن «القرن الأميركي الجديد» موضع التنفيذ، وتمكين الهيمنة الأميركية المنفردة على العالم، في وقت منحت آرييل شارون الفرصة التي طالما انتظرها للحصول على ضوء أميركي أخضر للإنقراض أولاً على حماس والجهاد وتصفيتهما، وإيجاد ذريعة عدم وجود شريك فلسطيني في عملية السلام، تمهيداً لتصفية عرفات نفسه، ومن ثمّ الالتفاف على المقاومة الإسلامية اللبنانية لتصفيتها وخنقها، من أجل وضع إسرائيل في محيط إستراتيجي جديد ومريح، من شأنه أن يمكّنها من التحرك المستقبلي نحو آفاق إستراتيجية أوسع وأبعد، عبر التصدي لكل من سوريا وإيران اللتين تسمّيهما واشنطن بـ «الدول المارقة» المنخرطة في «محور الشر»؛ وذلك ضمن سياق ما سمّي «الحرب الكونية على الإرهاب». وهكذا جرى تصنيف كل منظمة تحمل السلاح ضد «إسرائيل»، في فلسطين المحتلة أو لبنان أو أي مكان آخر، على أنها مجرد تنظيمات "إرهابية" لا تختلف كثيراً عن تنظيم القاعدة بقيادة بن لادن. وفي هذا السياق، قام شارون بتدمير السلطة الفلسطينية وبناها التحتية، التي كان الأوروبيون قد ساعدوا على بنائها وتمويلها، وقامت أميركا باحتلال كل من أفغانستان والعراق، في مسعى كبير لتحقيق عدة أهداف أساسية، أبرزها :

1- الحضور المباشر والمكثّف في المنطقة من أجل السيطرة على منابع النفط، باعتباره واحدة من أهم وسائل التحكم وأدواته في موازين القوّة في النظام العالمي.

2- التمكين لإسرائيل كقوة إقليمية عظمى باعتبارها الحليف الوحيد الموثوق به أميركياً في المنطقة.

3- إزاحة أو ضعفة النظم المعادية للسياسة الأميركية في المنطقة كلّما حانت الفرصة، والضغط في الوقت نفسه على الأنظمة الحليفة لإجراء تعديلات سياسية وثقافية جذرية تستهدف استئصال ثقافة المقاومة، المسماة زوراً وبهتاناً بـ «الإرهاب»، حتى لو تطلّب الأمر إعادة رسم الخارطة الجيوسياسية والمجتمعية في المنطقة. وفي هذا السياق، بات واضحاً أن النظامين الإيراني والسوري قد وُضعا تحت مرمى النيران الأميركية والإسرائيلية؛ فإيران في الإدراك الأميركي الصهيوني قبلة التيارات الإسلامية «الأصولية المعادية» للمصالح الأميركية؛ فضلاً عن أن برنامجها النووي يمكن أن يشكّل على المدى البعيد، ولو في الحدود النظرية، تهديداً لإسرائيل حليفها الأولى. أما سوريا، التي كان الغزو العراقي للكويت العام 1990 قد فتح أمامها نافذة لتحسين علاقاتها بالولايات المتحدة، فلم تعد لها الأهمية الإستراتيجية نفسها، في المنظور الأميركي، في أعقاب سقوط

نظام صدام حسين واحتلال العراق؛ فضلاً عن تشدد موقفها من الصراع العربي - الإسرائيلي، وارتباطها بعلاقات استراتيجية مع إيران وحزب الله وبعض حركات المقاومة الفلسطينية.

من هنا يمكن القول إن منطق الأمور كان يدفع بالإدارة الأميركية نحو التفكير جدياً في توجيه ضربة عسكرية إلى إيران أو سوريا أو كليهما معاً، بمجرد استقرار أوضاعها في العراق. غير أن تعثر مشروعها هناك أجبرها على مراجعة خططها وتغيير أساليبها في معالجة الملفين الإيراني والسوري، بحيث تم استبعاد الخيار العسكري مؤقتاً، وأصبح الملف النووي بمثابة المدخل الملائم للضغط على إيران، وصار الملف اللبناني، بما فيه المقاومة، بمثابة المدخل الملائم للضغط على سوريا. ولأنه كان من الصعب على واشنطن أن تلج إلى أي من الملفين منفردة، فإنها بدت في حاجة ماسة إلى تصحيح علاقاتها مع الدول المتمردة في أوروبا، وخصوصاً فرنسا، من خلال طيّ صفحة الخلافات التي أثارها حرب العراق، والانفتاح على مشاريع سايكس- بيكو جديدة في المنطقة، يكون لفرنسا فيها حصّة محترمة من خلال استعادة نفوذها ومواقع القوة التاريخية الخاصة بها، ولا سيّما على الساحة اللبنانية؛ فكانت زيارة موريس غوردو مونتاني، مبعوث الرئيس الفرنسي السابق جاك شيراك، إلى الرئيس السوري بشار الأسد في تشرين الثاني 2003، والتي طالبه فيها بالقيام بـ " مبادرة حسن نية "، بعد تغيير المعطيات الإقليمية والدولية، مثل القيام بزيارة إلى القدس. وجاء القرار الفرنسي الأميركي المشترك الرقم 1559 ضمن إطار الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة، ومن ثم جاءت جريمة اغتيال رئيس الحكومة اللبناني الأسبق رفيق الحريري لتُطلق سلسلة من التفاعلات، التي أدت أول ما أدت إلى انسحاب سوريا من لبنان عسكرياً بصورة غير لائقة؛ وكان يفترض بها ألا تتوقف قبل أن تنتهي بنزع سلاح حزب الله والسلاح الفلسطيني داخل المخيمات وخارجها. غير أن التحرك السياسي لحزب الله، بالتنسيق مع قوى لبنانية أخرى معادية للنفوذ الغربي، ساعد على إيجاد وضع سياسي داخلي استحال معه تنفيذ القرار المذكور آنفاً إلا في إطار تفاهم وطني لبناني، الأمر الذي كبح جماح المشروع الأميركي - الفرنسي في لبنان، وأكد استحالة نزع سلاح المقاومة التي أصبحت ممثلة في الحكومة التي تشكلت على أثر الانسحاب السوري. وهنا جرى البحث عن طرق أخرى لتنفيذ القرار الدولي 1559 بالقوة. وعلى هذا الأساس بدأت المشاورات الأميركية - الإسرائيلية السرية للتخطيط لعمل عسكري في لبنان، من قبل أن يقوم حزب الله بعملية التي أسفرت في ساعاتها الأولى عن مصرع 8 جنود إسرائيليين وأسر اثنين وجرح ثمانية آخرين. وعلى الرغم من

أن إسرائيل لم تكن مضطرة للقيام بحرب شاملة في أعقاب ذلك، إلا أنها ولأسباب كثيرة فضّلت توظيف الأزمة لتنفيذ خطط مرسومة سابقاً مع الولايات المتحدة وبعض الدول العربية لتغيير قواعد اللعبة في المنطقة برمتها، وهذا ما كشف عنه تقرير «سايامور هيرش» المنشور في صحيفة «نيويورك» وتقرير «واين ماديسون» الذي نشر في الصحيفة نفسها (وترجمت صحيفة «السفير» اللبنانية في عددها الصادر بتاريخ 15/8/2006 مقتطفات مطوّلة منه). وقد ورد في هذا التقرير، بعض التفاصيل عن اللقاء الذي جمع كلاً من نائب الرئيس الأميركي ديك تشيني ورئيس وزراء إسرائيل السابق إيهود أولمرت، إضافة إلى ثلاثة وزراء إسرائيليين سابقين هم نتياهو وباراك وبيريس، وبحضور النائب ناتان شيرانسكي، تمّ فيه وضع اللمسات الأخيرة لعدوان تموز الذي كان يرمي إلى تدمير حزب الله عسكرياً بصورة نهائية. وهذا ما تجلّى أيضاً في تصريح وزيرة الخارجية الأميركية رايس حول «شرق أوسط جديد يولد من رحم الأزمة اللبنانية»، وهو شرق أوسط خالٍ من أي مقاومة وبحيث تكون فيه سوريا ضعيفة إلى درجة تضطر معها إلى التخلّي عن تحالفها مع إيران وربما مع المقاومة الفلسطينية أيضاً والقبول بشروط إسرائيل للتسوية في الجولان ولبنان.

3 - الحروب الإسرائيلية الفاشلة:

مساء الثالث عشر من آب 2006، وعشيّة سريان وقف إطلاق النار، عقدت الحكومة الإسرائيلية آخر جلساتها خلال الحرب وسط أجواء قاتمة ومتوترة. قدّم وزير «الأمن» عمير بيريتس خلال الجلسة مداخلة، أدلى فيها بخلاصاته الشخصية لنتائج الحرب قائلاً: «لم نخسر... لم يكن ثمة انتصار، لكننا لم نخسر بأي حالٍ من الأحوال. حتى لو لم ننتصر، إلا أننا لم نخسر!»

بدا كلام عمير بيريتس، أحد أضلع الثلاث المسؤول فعلياً عن الحرب، إلى جانب كل من رئيس الوزراء إيهود أولمرت ورئيس الأركان دان حالوتس، تعبيراً عن «مشاعر النفور والخيبة العميقة والهلع التي جرفت الجمهور الإسرائيلي»، بحسب إحدى افتتاحيات صحيفة «هآرتس» غداة الحرب. الصحيفة تحدثت عن المفارقة المأساوية التي وقعت «إسرائيل» فيها في تلك المرحلة: «حكومة جديدة، برئاسة حركة سياسية جديدة تعهدت بوضع حدٍّ للاحتلال، قادت، أو ربما بشكل أدق، قادها جيش مغرور وصدى إلى هزيمة أليمة، مخيبة للأمال ومحتملة بالمخاطر في حرب ضدّ حزب الله».

في وقت لاحق، سيُكمل تقرير «فينوغراد» المشهد الوصفي لحالة «إسرائيل» ما بعد الحرب، من خلال إضافة عبارة «الانكسار» إلى أدبيات هذا المشهد، ويحسم النقاش حول نتائج المواجهة، جازماً بأنها شكّلت «إخفاقاً كبيراً»، وانتهت «من دون أن ننتصر فيها».

ستمرّ بعد ذلك ردهة من الوقت على «إسرائيل»، تكون سمّتها الأساس السعي للخروج من صدمة الانكسار واستعادة ثقة الجيش بنفسه وثقة الجمهور به. في سبيل ذلك، سترُوج رواية «الهدوء غير المسبوق» على الحدود الشمالية الذي تحقّق بفعل الردع الفعّال للجيش؛ وطوال نحو أربعة أعوام ما بعد الحرب، ستكون المعزوفة الأكثر حضوراً في الأدبيات الاستراتيجية الإسرائيلية هي: في الحرب المقبلة سنحقّق انتصاراً سريعاً وحاسماً وواضحاً على أرض العدو، وبأقل ضرر ممكن على الجبهة الداخلية الإسرائيلية».

لكن «إسرائيل» لن تنتظر لتخوض ثلاث حروب فاشلة في غزة، كي تُدخل التعديل اللازم على معزوفتها تلك، وتصل إلى الخلاصات المستحقة بشأن حربها المقبلة مع لبنان. لماذا مع لبنان حصراً؟ لأن المقاومة «المتعاضمة» فيه هي «التهديد الأوّل والرئيس» الذي بقي محدقاً بإسرائيل في مرحلة ما بعد «الربيع العربي»، وما أفضى إليه من تفكّك ما بقي من جيوش عربية وازنة (سوريا)، أو استنزافها بعد استرهان نظامها السياسي (مصر).

الحقيقة المفتاحية في هذه الخلاصات هي أن الانتصار، بالمعنى الإسرائيلي التقليدي، صار إرثاً «توستالجياً»، يقوم على الحنين للماضي ولا مكان له على أرض الواقع اليوم. وشروط السرعة والحسم والوضوح في تحقيقه على أرض العدو وبأقل ضرر ممكن على الجبهة الداخلية الإسرائيلية، باتت أقرب لأن تكون كليشيات دعائية غايتها رفع الروح المعنوية للإسرائيليين، أكثر منها إطاراً عملياً لأهداف أي حرب مستقبلية مع حزب الله. والأهم، في هذا السياق، أن القادة الإسرائيليين أنفسهم أجروا المراجعات المطلوبة على خطابهم ذي الصلة، ليصبح متصالحاً مع سقف التوقعات الواقعية للمواجهة المقبلة مع المقاومة في لبنان.

عاموس يادلين، مثلاً، الرئيس السابق للاستخبارات العسكرية والرئيس الحالي لمعهد أبحاث الأمن القومي، أقرّ في كلمته الافتتاحية للمؤتمر السنوي للمعهد، بأنه «لم يعد هناك نصر حاسم من قِبَل إسرائيل... هذه القصة انتهت عام 1967... الحروب ستكون أطول ولن تكون حاسمة».

يوآف هار إيفين، الرئيس السابق لشعبة العمليات في جيش العدو، اعترف بدوره، خلال كلمة في «مؤتمر النار الدولي الثالث» (2014) بأن «أيام الانتصارات الحاسمة، صفر في مقابل واحد، ولّت...علينا أن نروي الحقيقة لأنفسنا». زميله، القائد السابق للذراع البرية في الجيش، غاي تسور، قال في المناسبة نفسها إنه «لم يعد يوجد بعد اليوم انتصار بالضربة القاضية؛ فكل كتيبة ستجلب انتصاراً. والمجموع النهائي لهذه الانتصارات سيؤي إلى الانتصار في الحرب».

الرئيس الأسبق لأركان جيش العدو، غادي آيزنكوت، تحدث في كلمة له لمناسبة الذكرى الخامسة لـ«حرب لبنان الثانية»، وكان حينها قائداً للمنطقة الشمالية، عن اختلاف مفهوم النصر في الوقت الراهن: «في السابق، كان النصر بالحسم، والآن صار النصر بتحقيق الأمن»؛ علماً أن آيزنكوت عاد ليتحدث عن «الانتصار الحاسم» منذ تولّيه رئاسة الأركان، لأسباب يمكن عزوها إلى مقتضيات منصبه.

وزير «الأمن» السابق أفيغدور لبيرمان، أشار بصراحة لافتة خلال مؤتمر هرتسليا إلى «غياب الانتصارات» الإسرائيلية منذ عام 1967، الأمر الذي عرقل، برأيه، التسوية الإقليمية وتطور العلاقات مع الدول العربية. وقد يكون الأشد دلالة في هذا السياق هو نهج المراوغة والضبابية الذي صارت تعتمده الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة ما بعد حرب 2006، في إعلان الأهداف السياسية والأمنية للحروب التي تشنّها. هذه الحكومات صارت تبتعد ما أمكن عن التحديدات الواضحة والصريحة التي يمكن أن يفهم منها السعي إلى إحداث تغيير استراتيجي كهدف للحرب، وتفضّل الصياغات العامة التي تتيح التملص في الحكم على نتائج الحرب، مثل: «الحفاظ على الهدوء، تعزيز الردع، إعادة الوضع إلى ما كان عليه، توجيه ضربة قاسية للعدو... إلخ». ما الذي حصل إذاً كي نشهد هذا التحول في «إسرائيل»؟

4- الانسحاب المهين :

قبل بضعة أسابيع حلّت الذكرى العشرون للانسحاب العاجل والمفزع والمهين للجيش الإسرائيلي من الحزام الأمني في جنوب لبنان. هذا الانسحاب الذي وصفته الصحافة الإسرائيلية بالقول: "عتاد عسكري جم، بعضه سريّ للغاية، ترك وراءنا. المسيحيون، الذين قاتلوا كتفاً إلى كتف مع الجيش الإسرائيلي في إطار جيش لبنان الجنوبي، أصدقاء الروح، تُركوا لروحهم، هم وأبناء عائلاتهم. آنذاك، أمر إيهود باراك، رئيس الوزراء في حينه،

بالهروب الكبير. وبعد زمن غير بعيد أسقط من الحكم؛ ولكن آثار ما حصل هناك، في جنوب لبنان، واضحة حتى يومنا هذا، بقوة شديدة... وكان واضحاً بأن نتائج الانسحاب من طرف واحد بلا اتفاق قد تكون محمّلة بالمصيبة؛ وما حدّرنا منه حصل حقاً: قبل كل شيء، في الموضوع الفلسطيني. تراجع عرفات، الذي أدار المفاوضات مع باراك في حينه، بسرعة شديدة عن كل ما سبق أن وافق عليه. وهو لا بد قال للمحيطين به، إذا كان (سماحة) السيد حسن نصر الله نجح في طرد الجيش الإسرائيلي العظيم من جنوب لبنان، فليس هناك ما يدعوننا ألا نجرب الأمر؛ وهذا ما حصل. وبعد وقت ما من انسحاب الجيش الإسرائيلي، بدأت الانتفاضة الثانية التي قُتل في أثنائها عشرات الإسرائيليين في كل شهر. باصات تفجّرت، مقاهٍ ومطاعم أُحرقت، وكان الواقع أصعب من الاحتمال.

أريئيل شارون، الذي أصبح رئيساً للوزراء في حينه بعد أن هزم باراك في انتخابات خاصة لرئاسة الوزراء فقط، قضى بالشكل الأكثر غباءً الذي يمكن أن يتصوّره المرء، بأن ضبط النفس يُعتبر قوّة. وكان هذا بالطبع هراء تاماً، كون الفلسطينين فهموا بأن الجيش الإسرائيلي الذي هزم في جنوب لبنان ببساطة يخاف من الخروج غرباً. وبعد العملية كثيرة المصابين في فندق «بارك» في ليل الفصح، قرّر شارون أخيراً الخروج إلى حملة "السور الواقي". 29 جندياً قتلوا، وكثيرون آخرون أصيبوا وبقوا معوقين".

أما النتيجة فكانت أن "الجيش الإسرائيلي المضروب والمرضوض بعد الانسحاب من جنوب لبنان، وجد صعوبة في العودة إلى نفسه. حزب الله تعاضم أمام ناظرينا. وتحدث نصر الله باستخفاف عن المجتمع الإسرائيلي وشبّهه ببيت العنكبوت؛ وكان الكثير من الحق في كلامه. فقد تعاضمت الحساسية لدى المصابين. "أربع أمهات"، منظمة مدنية صغيرة، نجحت في ترهيب القيادة السياسية؛ ولكن ليست وحدها، "قالوهن الذي دبّ في أوساط قادة الجيش الإسرائيلي أخذ يتعاضم"، قال أحدهم، انطلاقاً من التعالي التام بأن صواريخ حزب الله "تصدأ" في مخازنه. لم يكن هذا صحيحاً بالطبع، وحرب لبنان الثانية تُعلّمنا كلنا عن قوّتها. الحرب ذاتها أديرت بشكل أخرق تماماً. الجيش الإسرائيلي المتهدّل، الذي كان منشغلاً في السنوات السابقة بالتدريبات على طرد آلاف اليهود من بيوتهم في "غوش قطيف" وشمال الضفة "بحساسية وبتصميم"، بأمر من قاداته، هزمته منظمة "إرهابية" من بضع مئات من المقاتلين". وبالتالي فإن "المجتمع الإسرائيلي الذي تضاءلت حصانته اضطرّ مرّة أخرى لأن يتعلم بالطريقة الأصعب نتائج الانسحاب من جنوب لبنان. عملياً، أراد الشرق الأوسط

كله السير في طريق نصر الله. لا توجد انسحابات تنطلق من القوة؛ الانسحابات دوماً دليل ضعف، وهذا ما فهمته أيضاً المنظمات في قطاع غزة. والتهدّل أصبح وهنا. جنود اختطفوا بلا رد. منذ ذاك الانسحاب البائس من الحزام الأمني الذي أعطى صداه في كل المنطقة، يجد الجيش الإسرائيلي صعوبة في الانتصار. وكل محاولات اقتلاع «حماس» فشلت مراراً. لا يوجد في قيادة الجيش الإسرائيلي شيء يذكر بما أدى إلى الانتصار الكبير في حرب الأيام الستة. بعض من قادته الكبار المتقاعدين يعملون في تجارة السلاح وفي نشر إعلانات التأييد لمزيد من الانسحابات".

5 - الحرب غير المتناظرة :

في بحثٍ أجراه بعنوان «تغيير الإستراتيجية من أجل محاربة الإرهاب»، على حد تعبيره، يتحدث الباحث الإسرائيلي رون بن يشاي عن الحرب بين قوات نظامية وقوات حرب عصابات، ويسمّيها «الحرب غير المتناظرة». ويقول إن في الأمر مفارقة تكمن في أن الوسائل والأساليب العسكرية المتخذة لتقويض المقاومة، والمتبّعة لفترات طويلة وبجرعات كبيرة، تعطي عادة عكس النتائج المرجوة؛ ذلك أن النشاط العسكري، على اختلافه، مع ما يسببه من معاناة ومأس، يمكن أن يدفع سكاناً غير مقاتلين إلى المشاركة في الإرهاب أو التطوُّع لتنفيذ هجمات. وليست «إسرائيل» وحدها التي تجد نفسها عاجزة أمام هذه المفارقة؛ فكذا هي حال الأميركيين في العراق والروس في الشيشان والإسبانيين في إقليم الباسك..."

ولاحظ «بن يشاي» أن تأييد مقاومة الاحتلال يتصاعد وينمو بالتناسب مع تصاعد عمليات القمع والإكراه التي تقوم بها القوات المحتلة ونموها. وهذا ما هو حاصل في كل من لبنان وفلسطين. كما أن تأييد العمليات العسكرية من قبل المواطنين المدنيين يتزايد مع تزايد عمليات العدوان وتشديد القيود المفروضة على حركة السكان ومصالحهم.

ولذلك تتبع مفارقة الحرب غير المتناظرة أيضاً من حقيقة أن المقاومة ليست ظاهرة عسكرية نظامية صرفة، بل هي حركة مدنية بامتياز. وهؤلاء المدنيون يستخدمون في معظم الأحيان أسلحة ومواد وتكنولوجيات بدائية يشترونها من أسواق المدينة ويصنعونها في بيوتهم؛ وبالتالي فإن «المنظمات والعصابات الإرهابية ليست جيشاً ولا تعمل كجيش، وغالباً ما تبقى بُناها التحتية البشرية والمادية سليمة إلى حدٍ بعيد»، على حد قول بن

يشاي، الذي يضيف أنه «لدى السكان المدنيين، يظل المرء قادراً على العثور على كيس من السماد الكيميائي وأنبوب معدني ليصنع قنبلة أو صاروخاً من الأنواع البدائية. وعلى الدوام يبقى هناك مدنيون حاضرون للحلول محل القادة والناشطين الذين تجري تصفيتهم». والأهم من ذلك، بحسب بن يشاي، أن «الدافع الذي يغذي الإرهاب (المقاومة) بكل الزخم المعنوي والطاقات المادية، يستمد قوته من موارد مدنية مثل: طموحات وطنية، دين، أيديولوجيا، تحريض، ظروف اقتصادية واجتماعية صعبة، معاناة شخصية، رغبة في الانتقام، اضطراب نفسي... إلخ. ومن المعلوم أن التعاطي مع مثل هذه الموارد لا يمكن أن يتم بالطرق العسكرية؛ كما أن العمل العسكري يبقى عاجزاً عن قطع الإيرادات المالية التي يحصل عليها الإرهابيون».

ويستفيض «بن يشاي» في شرح هذه الالتباسات والمفارقات بالقول: "قد يقول البعض إن تحجيم دوافع الإرهابيين وردع الناس عن تقديم الدعم لهم يمكن أن يتحقق عن طريق استخدام العنف وشنّ الحملات العسكرية القاسية والحاسمة؛ وهذا يمكن أن يصحّ في بعض الأحيان. ولكن الشخص الذي يجد نفسه وأهله في أوضاع تكون فيها حياتهم وحرّيتهم وكرامتهم مهدّدة بالخطر والإهانة، يُدرك تماماً أن هناك أموراً غير مادية أيضاً، يصبح معها التخويف عديم الفاعلية إزاء عوامل أخرى، كالغضب والإحساس بالعار والضغط الاجتماعي والثأر للكرامة، وما إلى ذلك. ومن هنا، حتى الأنظمة الديكتاتورية عبر التاريخ كانت عاجزة باستمرار عن إخماد حرب شعبية عصابية عن طريق استخدام القوّة والعنف فحسب؛ فكيف بالأنظمة الديمقراطية!"

في مقابل ذلك، فإن المنظور الثقافي . السياسي السائد لدى المقاومة بشأن الصراع في المنطقة وعليها ينتمي إلى مصطلحات الصراع على الوجود: نكون أو لا نكون، نحن أو هم. وإذا كان صنّاع القرار والمنظرون في الولايات المتحدة (لا سيّما من المحافظين الجدد)، لا يدركون هذه الحقيقة، أو يتغاضون عنها، فإسرائيل تدرك ذلك تماماً، بحكم معرفتها بالمجتمعات العربية، وبواقع تجربتها الخاصة. ولكن مشكلة «إسرائيل» هنا، في الوقت نفسه، أنها تأسست ككيان رسمي بوسائل القوّة والقهر، وأنها ما زالت تعيش هاجساً مزمناً يتعلق بوجودها وضمّان استمرارها؛ وهي تغطّي ذلك، أو تعوّض عنه، بالمبالغة بالتعويل على استخدام القوّة المفرطة، والالتكاء على تفوّقها العسكري المطلق، بالاعتماد على «الجيش الذي لا يُقهر»، واحتكار التسلح النووي، وضمّانة الولايات المتحدة لأمنها واستمرار تفوّقها في هذه المنطقة. وفي صراع كهذا يتم استدعاء كل خلفيات

الموروث الثقافي والديني والنفسي والتاريخي. وضمن هذا الإطار يكتسب الصراع على الأرض مكانة قدسية؛ فالوطن يأتي أولاً. وهذا المنظور لا يأخذ في حساباته الخسائر المباشرة (البشرية والمادية) أو تحقيق الإنجازات الملموسة، بقدر ما يأخذ حسابات القدرة على إدامة الصراع وإرباك العدو وتحصيل إنجازات معنوية، بحيث يحتسب ذلك إنجازاً بحد ذاته. ومن هنا فالحروب التي يشنّها الجيش الإسرائيلي على المقاومة في المنطقة إنما تأتي في سياق من الفعل وردود الفعل، بحيث تأتي على شكل دوامة من الحروب الدورية، التي لا تُفضي إلى شيء، سوى إلى تكريس الكراهية وتنمية الأحقاد ونشر العنف والإكراه والهيمنة في الشرق الأوسط، وفي العلاقات الدولية، بدلاً من إعلاء قيمة الحياة والإعمار والسلام القائم على العدل.

من هذا المنطلق وجدت «إسرائيل» نفسها مضطّرةً للجوء إلى أساليب ربما مبتكرة، للفصل بين المقاتلين ومجتمعهم (الفصل بين السمك والماء الذي يسبح فيه)، من خلال استراتيجية يقترحها «بن يشاي» وبينها على أربعة أسس هي:

1- إيجاد حالة صراع أو تضارب في المصالح السياسية والمادية بين الجماعات (المقاومة) - الإرهابية من جهة والسكان غير المقاتلين من جهة أخرى.

2- تغيير طبيعة النشاط العسكري، بحيث تكون الأجهزة الإستخبارية مسؤولة عن المعركة ضدّ الإرهاب، فتدير العمل الميداني وتوجّه العمليات العسكرية/الأمنية من أجل الحدّ ما أمكن من احتمال تعرّض السكان غير المقاتلين للأضرار النفسية والمعنوية والمادية. وهذا النشاط يمكن تسميته بالنشاط الإستهدافي الموضوعي والاستباقي، ما يستوجب توفير موارد بشرية كافية في السلك الأمني ووسائل تكنولوجية متطورة لجمع المعلومات.

3- تعزيز منظومات الدفاع المدني المضادّة للإرهاب في «إسرائيل» والمناطق المحتلة.

4- تقويض الشرعية التي يُسبغها الرأي العام على الممارسات التي تعتبرها «إسرائيل» إرهابية.

على هذه الأسس حاولت «إسرائيل» تطبيق هذه المبادئ في المواجهات العسكرية غير التقليدية الدائرة في كل من فلسطين ولبنان، منذ اجتياح لبنان الأول العام 1982، وحتى في الاجتياح الثاني الذي استمرّ 33 يوماً (من 12/7 إلى 14/8/2006) واعتُبر بمثابة أطول الحروب التي خاضتها «إسرائيل» منذ قيامها، وأكثرها تعقيداً وصعوبةً وكلفةً، من النواحي المادية والبشرية والمعنوية.

في مطلق الأحوال كانت «إسرائيل»، إزاء الحرب الأخيرة مع المقاومة، تأخذ في الحسبان جملة معطيات، أهمها أنها لا تملك عمقاً استراتيجياً، ولا تستطيع تشغيل قواتها لفترة طويلة، مع وجود علاقات تبادلية بين الدفاع والهجوم، وحسم الحرب في البرّ بالإستفادة من القوّة البريّة المتحركة المدرّعة. وفي المنحى ذاته، ركّزت النظرية العسكرية الإسرائيلية على منع الضربات المضادة الموجهة ضد المراكز السكانية الكبيرة والمراكز الصناعية الحيوية في «إسرائيل»، وتدمير القوات الرئيسية للعدو قبل أن تصل الى الأراضي الإسرائيلية، مع إضعاف إرادة العدو على الاستمرار في القتال. إلا أن هذه الخطة الاستراتيجية أخفقت بشكل ذريع، حيث تعرّضت المدن والمستوطنات الاسرائيلية للقصف في العمق، في حين كانت القوات الجوية تخوض حرباً على الطرف الآخر. وفي ظل الغموض الذي يكتنف مكانة سلاح الجو في «إسرائيل»، أعيدت النقاشات حول إمكان إخضاع العدو بالقدرة الجويّة فحسب، حيث إن المعركة شهدت مفاجآت نوعية في مجرياتها الميدانية والعملائية، وجعلت قدرة «إسرائيل» في مجال المناورة أمام اختبارات صعبة وشكوك متزايدة، بفعل تركيز العمليات العسكرية في مناطق قتالية يشكّل فيها «الشعب الإسرائيلي» نسبة 80% من مناطق الشمال والجليل الأعلى، (هذا إذا أخذنا بالاعتبار فشل معظم البرامج الإسرائيلية في اجتذاب الإستيطان إلى مناطق النقب، وذلك بفعل وجود المنشآت النووية الإسرائيلية، ولا سيّما مفاعل ديمونة المشهور)، وكذلك بعض المنشآت الكيميائية الحيوية التي تتركز أيضاً في الشمال، والتي هي في مرمى صواريخ المقاومة اللبنانية. كما أن «إسرائيل» لا تستطيع تحمّل الخسائر في الأفراد من المدنيين والعسكريين على السواء، والتي سوف يفرضها سياق الحرب. وقد تحدث العديد من المعلّقين والخبراء العسكريين الإسرائيليين عن نتائج سلبية تعرضت لها القدرة القتالية لقوات الجيش الإسرائيلي، والأداء الميداني لعناصر هذا الجيش وضباطه، بسبب الاضطلاع بمهام الأمن، ومطاردة قيادات الفصائل الفلسطينية المسلّحة وعناصرها في الضفة الغربية وقطاع غزة منذ اندلاع إنتفاضة الأقصى في أيلول العام 2000 . ومن الملفت للنظر أن هذه النتائج السلبية لم تقتصر على الحرب ضد لبنان، بل كانت واضحة في قطاع غزة أيضاً، حيث تمكّن بعض الفصائل الفلسطينية من أسر الجندي «جلعاد شليط»، في حين أخفقت قوات الأمن الإسرائيلية في العثور عليه أو تحريره، على الرغم من كل الجهود التي بذلتها على غير صعيد لتحقيق ذلك. ومعلوم أن حزب الله كان قد أعلن في مناسبات عديدة بأنه لن يتوانى عن أسر جنود إسرائيليين عندما تسنح له الفرصة، بُغية مبادلتهم بالأسرى اللبنانيين الموجودين

في سجون الاحتلال منذ أكثر من ربع قرن؛ وهذا ما تمّ تثبيته في البيان الوزاري للحكومة، مع الاستناد إلى القانون الدولي الذي يجيز مقاومة المحتل. وعلى هذا الأساس جاءت عملية «الوعد الصادق» التي نفذها حزب الله، والتي أسفرت عن أسر جنديين إسرائيليين، فيما اتخذتها «إسرائيل» وحلفاؤها ذريعة لشنّ العدوان الذي ثبت، باعتراف مصادر إسرائيلية أيضاً، أنه كان مُدبراً قبل العملية بوقت طويل.

6 - المقاومة وعوامل الإحباط العسكري:

كانت الاستراتيجية العسكرية التقليدية التي اعتمدها «إسرائيل» دائماً، تستند إلى عدّة ركائز ومعطيات عسكرية وثقافية من أبرزها:

أ- بناء جيش صغير وسريع الحركة، مدعم بأحدث ما في الترسانة العالمية، وخصوصاً الأميركية من أسلحة.

ب- تأمين قدرة الجيش على السيطرة الكاملة في مجال القوة الجوية أولاً، وفي مجال المدرعات وكثافة النيران والسيطرة عليها في الميدان ثانياً، توخياً لتجنّب أو لتقليل الخسائر قدر الإمكان في العناصر البشرية.

ج- إستخدام أحدث مبتكرات تكنولوجيا الإتصالات والإدارة والتوجيه والسيطرة.

د- إعتقاد عناصر الردع والمفاجأة ونقل المعركة بعيداً عن مناطق سكن الإسرائيليين (سياسة الذراع الطويلة).

هـ- تأمين عنصر التفوّق على الجيوش النظامية العربية، من النواحي التقنية واللوجستية، للتعويض عن النقص في الحشد البشري والعمق الجغرافي.

و- حسم المعركة في أقصر وقت ممكن عبر الاستخدام المكثف والمشارك للقوى.

وبالإضافة إلى ما تقدّم، من المعلوم أن «إسرائيل» تحتكر لنفسها عوامل قوّة مضافة في غاية الأهمية، من أبرزها:

أ- إحتكارها التسلّح النووي في المنطقة لضمان عنصر الردع الإستراتيجي الحاسم والمطلق.

ب- إحتكار الدعم الأميركي السياسي والدبلوماسي والعسكري والاقتصادي لتأكيد التفوّق وديمومته.

ج- إحتكار دعم الدول الغربية على الرغم من معارضة بعض هذه الدول لبعض سياسات «إسرائيل» العدوانية.

لكن، على الرغم من كل شيء، فقد فرضت المقاومة الإسلامية في لبنان على «إسرائيل» عوامل إحباط عسكرية كثيرة تجلّت بما يأتي:

أ- لم تتمكن «إسرائيل» من خوض حرب نظامية لكونها تواجه حرب عصابات، ولم تتمكن من تحديد أهداف ثابتة ونهائية لاعتداءاتها، فضاغ مفهوم موازين القوى بين الجانبين المتصارعين، مثلما ضاعت الحدود الفاصلة ما بين النصر والهزيمة، الأمر الذي حاول رئيس الأركان الإسرائيلي عام 2006 الدوران حوله، بقوله إن أداء جيشه كان «وسطياً».

ب- إستطاعت المقاومة في حربها مع العدو أن تنقل المعركة إلى داخل البيت الإسرائيلي، وصولاً إلى حيفا وعكا وصفد، وأن تضطر حوالى مليون مستوطن إسرائيلي إلى النزوح من أماكن سكنهم الأساسية في اتجاه وسط البلاد أو جنوبها، في سابقة هي الأولى من نوعها في تاريخ الصراع العربي - الإسرائيلي. وقد أدى هذا الوضع إلى انهيارات نفسية ومعنوية في الجبهة الداخلية، بالإضافة إلى انهيار قطاعات النقل والخدمات والإستشفاء وسواها، ما ترك آثاره المدمرة على سمعة القيادات السياسية والعسكرية الإسرائيلية ومكانتها.

ج- اضطرت «إسرائيل» في حربها مع المقاومة الإسلامية اللبنانية إلى تعديل خططها العسكرية وجداولها الزمنية مراراً وتكراراً، بعد أن أدركت أنها دخلت في حرب استنزاف طويلة الاجل.

د- لقد كانت هذه هي المرّة الأولى في تاريخ الحروب الإسرائيلية منذ العام 1948 التي يعجز فيها الجيش الإسرائيلي عن القيام باجتياح بريّ استعراضي، كما حصل في السابق وعلى أكثر من جبهة.

هـ- لم يتمكن الجيش الإسرائيلي في هذه الحرب من السيطرة، أو من إسكات مصادر نيران المقاومة، التي ظلّت مستمرة في رماياتها الصاروخية حتى آخر لحظة من المواجهات، ما أرغم هذا الجيش، وللمرّة الأولى أيضاً، على خوض حرب دفاعية من داخل أراضيه، بينما كان يعتمد دائماً في الماضي على روح المبادرة والمباغطة ومهاجمة العدو في عقر داره.

و- فشل الجيش الإسرائيلي في حسم المعركة بواسطة سلاح الجو، كما بواسطة سلاح المدرعات، ما اضطره إلى إدخال سلاح المشاة بصورة مباشرة في الحرب، الأمر الذي أدى إلى تكبده خسائر فادحة في الأرواح والمعنويات.

7 - جذور الفشل العسكري الإسرائيلي :

يرى الباحث الإسرائيلي رون طيرا أن جذور فشل «إسرائيل» في حرب لبنان الثانية إنما تكمن في عدم فهمها واستيعابها جيداً لطبيعة هذه الحرب، وأيضاً في «العفن الذي حدث لمفهوم إسرائيل في بناء القوة العسكرية واستخدامها». ومن مظاهر هذا العفن، بحسب رأيه، «التبني المتحمس للنظرية الأميركية المسماة أسلوب الصدمة والرعب، أو العمليات الموجهة النتيجة EBO - Effect Based Operations». وهدف هذه النظرية هو شلّ قدرة العدو خلافاً لتدمير قواته؛ إلا أن الأميركيين استخدموا نظرية EBO فحسب لإعداد عمل القوات البرية وتمهيده، وليس كبديل عن ذلك. وعلى خلفية هذه الأفكار، كان في «إسرائيل» من أخطأ وتوهم أنه بالإمكان إدارة الحرب من خلال احتكاك صغير ومحدود وثمن زهيد. وهكذا انطلقت «إسرائيل» في عملية تغيير الإتجاه على ضوء منظومتين فكريتين أساسيتين إنعكستا في الأوامر العسكرية الصادرة عن قيادتهما، وهما:

أولاً: إدارة معركة بالنيران ضد الدولة اللبنانية بُغية إيصالها إلى نزع سلاح حزب الله بالنيابة عنها (وهذا ما حصل فعلاً في بداية الحرب من قصف للمطارات والجسور والمصافي وخزانات الوقود بذريعة تحميل الحكومة اللبنانية مسؤولية أسر الجنديين ودفعها إلى محاربة المقاومة ونزع سلاحها).

ثانياً: إدارة معركة الإحتكاك مع تعزيز النيران الدقيقة ضد حزب الله استناداً إلى فكرة الصدمة والرعب وفكرة EBO. وهنا فشلت «إسرائيل» عسكرياً أيضاً، لأنها أدركت متأخرة بأن مواجهة قوات حرب عصابات كحزب الله، لا تملك بنية منظوماتية ذات مفاصل محدّدة ومعروفة، لا تتلاءم مع استخدام أسلوب الفعل والتأثير. كما تبين أن جمع معلومات عن هذه البنية القتالية أكثر تعقيداً من عملية جمع معلومات استخبارية عن شجرة القيادة لجيش نظامي. فحزب الله كما يقول طيرا «يملك بنية مسطحة نسبياً وموزعة ومكوّنة من شبكة مساحات تعمل بشكل مستقل، ومن دون الحاجة بشكل عام، إلى تحريك قوات أو نقل تموين أو ذخائر؛ ذلك أن المقاتلين «ينتشرون ويتوزعون مسبقاً على الأرض وفي المنازل أو في المحميات الطبيعية، مع وسائلهم القتالية واحتياجاتهم من التموين والتذخير». يُضاف إلى ذلك أن حزب الله لا يملك مركز ثقل عملائي يؤدي ضربه إلى انهيار باقي أعضائه؛ وبالتالي فإن محاولة تطبيق أفكار وأسلوب الصدمة والرعب EBO ضده شبيهة بمحاولة تكسير عظام كائن رخو لا فقري؛ وبالتالي فاستخدام القوة، وبهذا الأسلوب، لا صلة له

بالظروف الميدانية الواقعية للمعركة. ومعلوم أن الاستخبارات والمنظومات العسكرية الإسرائيلية، من سلاح جو ومدفعية، قد فشلت على مرّ السنين في اصطيد المنظومة الصاروخية لحزب الله ذات المدى القصير والمتوسط، المنتشرة بعمق عشرات الكيلومترات في مناطق جبلية حرجية. ولم تتمكن أكثر من 15 ألف طلعة جوية بطائرات حديثة و150 ألف قذيفة مدفعية، من أن تقضي على الأهداف النوعية المطلوب القضاء عليها لحسم المعركة وتحقيق الانتصار. وعندما استخدم الجيش الإسرائيلي قوّاته البرية، استخدمها بمصطلحات مقاولي أهداف وناار، وليس بالشكل الديناميكي الذي أعطاه انتصارات في الماضي:

تشخيص مكامن ضعف الخصم، المفاجأة والمناورة في العمق، إخراج العدو عن اتزانه، إستغلال النجاح ومواصلة الضغط»، بحسب رأي الباحث «طيرا». وهنا تجدر الإشارة أيضاً أنه في التعامل مع عصابات مقاتلة تعمل في شكل مجموعات مستقلة، وليس لها «مركز ثقل عملائي»، لا يعود هناك معنى أو أهمية كبيرة لفصل خطوط الإمداد أو قطعها وتطويق المستوى القيادي الأول. وفي هذا المجال تصرف «إسرائيل» لصالح حزب الله وليس لصالحها، وأدارت معركة تتناسب مع خطط هذا الحزب وعناصر تفوّقه، الأمر الذي تجلّى في انهيار مئات الصواريخ يومياً على العمق الإسرائيلي من دون رادع. كما وأن منظومة القيادة والسيطرة في حزب الله واصلت العمل بشكل جيّد طوال مسار الحرب، وبقيت الروح القتالية وحافزية التحرك لدى مقاتليه حيتين ونشطتين؛ وما من دليل على أن الإرادة السياسية لديه قد تصدّعت بشكل غير قابل للترميم. وعندما قبل الحزب بوقف الأعمال القتالية، إنّما فعل ذلك «من أجل الحفاظ على مكاسبه»، ومنها أنه أوقف النار وهو في أوج استخدامه لقوّته، ما أكسبه بنسبة أكبر صفة المنتصر، على الرغم من الخسائر التي تكبّدها في الوطن على النطاق الواسع، كما في بُنيته العسكرية الخاصة، في وقتٍ ظهر الجيش الإسرائيلي على أنه جيش هشّ، والجندي الإسرائيلي على أنه ضعيف و«يُقهَر»، عكس المقولة التي كانت سائدة.

باختصار يمكن القول إنّ الجيش الإسرائيلي قد دخل المواجهة الأخيرة مع المقاومة الإسلامية بمقاربة قتالية نشأت على مدى الأيام والأعوام السابقة واستمرت من دون تغيير. وهي تقوم في الأساس على استخدام كثافة النيران كعنصر أساسي في الأداء القتالي. وفي هذه المقاربة لم تتغير لديه منهجية المواجهة مع تشكيلات حزب الله الصاروخية، ولا تمّ تحديث هذه المنهجية منذ عملية «عناقيد الغضب» العام 1996، التي تمّت بالطريقة نفسها. وقد يكون الجيش الإسرائيلي في حرب تموز الأخيرة قد نجح في إرباك عمليات الحزب

وتعطيلها بنسبة ميدانية معيّنة، إلا أنه لم ينجح «في تقويض أو إفساد المنطق العملائي الذي أملى نشاط الحزب في ما خصّ إطالة مدّة الحملة الصاروخية ضد جبهة إسرائيل الداخلية» بحسب استنتاج الباحث «طيرا».

8 - فشل الحرب الاستباقية :

لم يكن أيّ مراقب موضوعي لمجريات الحرب الأخيرة في لبنان، بحاجة إلى جهد كبير ليصل إلى القناعة ذاتها التي وصل إليها القادة العسكريون والمسؤولون السياسيون الإسرائيليون، وهي أن نظرية الحرب الوقائية أو الاستباقية، بالإستفادة من عنصر المباغتة وتوجيه الضربة الساحقة الأولى، كانت فاشلة تماماً. والبراهين على ذلك عديدة، أهمها:

1- منذ اللحظة الأولى لاندلاع المواجهات العسكرية بين حزب الله و«إسرائيل»، بدا من الواضح أن الجيش والحكومة تلقياً سلسلة من المفاجآت غير السارة من قبل رجال المقاومة. فلم يكد هذا الجيش يستعيق من المفاجآت الإستخبارية والأمنية التي سبقت شنّ الحرب على لبنان بكشف شبكاته التجسسية المتعددة، حتى جاءت مفاجآت ميدانية متنوّعة في البر والبحر أدت إلى خسائر فادحة في الدبابات وتدمير قطع بحرية ومروحيّات.

2- إعتد مقاتلو حزب الله تكتيكاً عسكرياً مشابهاً للوسائل التي استخدمها مقاتلو الفيتكونغ خلال حرب فيتنام، ما جعل منهم خصماً شرساً للجيش الإسرائيلي، حيث استفاد من شبكة حماية معقّدة من الأنفاق والخنادق السريّة، حرمت الإسرائيليين من إمكان استثمار العديد من وسائل القوة المتوافرة في أيديهم.

3- إعتد مقاتلو حزب الله أسلوب «إضرب واهرب»، فأطلقوا أنواعاً عديدة من الصواريخ التي تُطلق بواسطة منصّات محمولة على الكتف.

4- إمتلك هؤلاء المقاتلون القدرة على مواصلة المعارك على مساحات واسعة من الأراضي اللبنانية الجنوبية وغير الجنوبية، ما أكّد امتلاكهم القدرة على الجمع بين القتال التكتيكي المنفرد والإدارة الإستراتيجية للمعارك، بما فيها الإدارة السياسية لها.

- 5- إعترف مسؤولون عسكريون إسرائيليون بأن ما واجهوه في هذه الحرب لم يكن مجرد ميليشيا بسيطة، بل مجموعات من «القوات الخاصة» (الكوماندوس) في جيش نظامي عصري من حيث التجهيز (سترات واقية من الرصاص، مناظير للرؤية الليلية، أجهزة اتصالات حديثة...)، بالإضافة إلى التدريب والحافزية القتالية.
- 6- إستفاد حزب الله من فنون الإختفاء والتمويه. وقد أكّدت شهادات إعلامية عديدة لجنود إسرائيليين عادوا من الحرب، اعترافهم بأن خصومهم أداروا معاركهم وحاربوا بإصرار وضراوة، من دون أن يكون لهم ظهور بارز أو واضح على الأرض، وكانوا يتفرقون ثم يجتمعون بخفة وفعالية.
- 7- رجال المقاومة فاجأوا الإسرائيليين بالقتال الإستنزافي خلف خطوط العدو؛ وهذا ما حصل في كل من مارون الراس وبنيت جبيل. وقد روى بعض مقاتلي وحدة النخبة الإسرائيليين أنهم فقدوا الإتصال مع رفاقهم، فيما استمرّ المقاومون ينشطون بثبات على الرغم من قلّة عددهم وخطورة مواقعهم.
- 8- إستخدم رجال المقاومة أسلوب التدرّج في التصعيد بما يتلاءم مع إيقاعات الحرب ميدانياً وسياسياً، ما جعل الجيش الإسرائيلي والجهة الداخلية الإسرائيلية تحت وطأة توقعات ومفاجآت سلبية ومؤثّرة على المعنويات العامة.
- 9- إستفاد رجال المقاومة من الحرب الإعلامية والنفسية بصورة واضحة، بما وقرّ للمقاومة عامل الصدمة والصدقية، فيما وقعت أجهزة العدو في هذا المجال في حالة من الإضطراب والحيرة. ففي بحث أعدّه د. أودي ليفل، المحاضر في علم النفس السياسي في جامعة بن غوريون، جاء أنه: «بدلاً من أن يعتمد الجمهور الإسرائيلي على متحدث قومي يُطلعه ويبيّن له مجريات الأحداث يومياً، أصبح هذا الجمهور يولي ثقته في هذا الصدد لزعيم العدو الذي نحاربه».
- 10- هذه هي المرّة الأولى التي يُجبر فيها الجيش الإسرائيلي على خوض حرب دفاعية وقائية في أعماق جبهته الداخلية، ما وضعه في حالة من النقد الذاتي وصلت إلى حد المطالبة، ليس باستقالة كبار المسؤولين العسكريين والسياسيين وحسب، وإنما أيضاً بإعادة النظر في النظام السياسي - الإجتماعي برمّته، وفرض انتخابات جديدة تؤدّي إلى تغيير الخريطة الحزبية؛ بالإضافة إلى تغيير نقاط عديدة في العقيدة القتالية للجيش.

9- سقوط نظرية الردع الإسرائيلية:

من قراءة أولية لمحصلة نتائج الحرب مع المقاومة، يمكن القول إنه على الرغم من القدرة التدميرية الهائلة المتوافرة لدى «إسرائيل»، فقد تعرضت هيبتها العسكرية لضربة ليس من المنطقي تجاهل تداعياتها، لا سيما بالنظر إلى الخسائر الكبيرة، المادية والمعنوية، التي نزلت بقطاعات الجيش والمجتمع الإسرائيليين.

إن كلفة الحرب على الإسرائيليين بلغت ستة مليارات دولار. وصورة الجيش الإسرائيلي وهو خارج من المعركة لم تكن أبداً الصورة التي كان يتمناها الإسرائيليون. ولا شك أن القسم المعلن من «تقرير لجنة فينوغراد» وحده يكفي لتظهير الصورة التي آل إليها المستويان العسكري والسياسي في «إسرائيل». وقد أعلن عضو الكنيست عن حزب العمل، إفرام سنيه، في أثناء لقاء له مع نشطاء الحزب في تل أبيب: «إن أسطورة الجندي الإسرائيلي الذي لا يُقهر قد تحطمت»؛ وكتب المحلل العسكري زئيف شيف في هآرتس «أنه من المحذور الوصول إلى وضع ينشأ معه توازن استراتيجي بين إسرائيل وحزب الله. وإذا لم يشعر حزب الله بأنه هُزم في الحرب، فستكون هذه نهاية الردع الإسرائيلي حيال أعدائها بالفعل وبالقوة. إن «إسرائيل» لم تخسر هذه الحرب بالكامل؛ ولكن منذ اللحظة التي تدهورت إليها، فإنها وصلت إلى مفترق طرق استراتيجي»؛ وأضاف: «في الخلاصات التي أجريت مع ختام أسبوعين من المعارك تبين أن «إسرائيل» لم تحقق أهدافاً مركزية في ميدان القتال». وإلى ذلك، فإن عضو الكنيست (من حزب العمل)، ونائب رئيس الأركان الأسبق، اللواء المتقاعد متان فلنائي، أقر في لجنة الخارجية والأمن أن «إسرائيل لم تكن قط في وضع مركّب كهذا. لقد أيدتْ شَنْ الحرب.... ولكن هذه هي المرة الأولى التي تُهزم فيها في ميدان الحرب. فعندما ننتصر نعرف أننا انتصرنا».

وباختصار، فقد فقدت «إسرائيل» في هذه الحرب أربعة أركان كبرى من عناصر استراتيجيتها القتالية والردعية، وهي:

- 1- سقوط فعالية سلاح الجو في حسم المعركة على الأرض.
- 2- فقدان احتكار مبدأ تصدير الحرب إلى أراضي العدو.
- 3- فقدان احتكار مبدأ الحرب الخاطفة الذي يعني حسم المعركة بقصف استراتيجي سريع وزهيد الكلفة.
- 4- فقدان احتكار تفوق تكنولوجيا السلاح عبر تحطيم أسطورة الميركافا-4 «درّة الإنتاج العسكري الإسرائيلي».

لقد ارتكزت كلمة السرّ التي كمنت خلف نجاح الردع الإسرائيلي في الماضي على اعتراف «العدو العربي» بأنه سيدفع ثمناً باهظاً إذا مسّ بإسرائيل، ولو بصورة طفيفة. وهذا هو السبب الذي حال، في الحروب السابقة، دون سقوط مئات الصواريخ العربية على العمق الإسرائيلي، في حين أن أكثر من أربعة آلاف صاروخ سقطت فوق حيفا والجليل الأعلى والخضيرة وسواها، وسقط معها أيّ مبرّر لإدعاء «إسرائيل» امتلاكها ما يسمّى بالردع الإستراتيجي الحاسم. وقد وصل القادة العسكريون والمسؤولون السياسيون الإسرائيليون إلى قناعة مفادها أن سحق قوة حزب الله وإبادة نموذج أمنيته العام سماحة السيد نصر الله يمثّلان هدفين غير واقعيين؛ ومن هؤلاء الدكتور رؤوفين أرليخ، المتخصص في الشأن اللبناني، الذي قال: «كلّ من يفكّر بإزالة قدرات حزب الله هو غير واقعي. يجب التفكير بمصطلحات: ماذا يمكن إنجازه؟ المتاهة اللبنانية تشدّنا مراراً وتكراراً إليها. نحن نريد إخراج لبنان من داخلنا أيضاً، ولكن لبنان لا يدعنا نخرج، لأن الهدوء الذي ساد في السنوات الأخيرة، بعد الانسحاب، كان نسبياً وضئياً وتمّ خرقه عدّة مرّات، وأدّى إلى تمركز منظمة مسلحة قبالة الحدود الشمالية، جعلتنا ندفع ثمن ذلك اليوم».

واعترف أرليخ بفشل أحد أركان سياسة الردع الإسرائيلية، وهو الاغتيال، بقوله: «لو كنّا نعرف أن اغتيال عباس الموسوي العام 1992 سيُجلب لنا نائبه حسن نصر الله، ربما كنّا سنفكّر مرّتين قبل تنفيذ الإغتيال». وجاء في دراسة إسرائيلية حديثة بعنوان «إسرائيل ومستقبل حزب الله» أن «الحزب يسوّق نفسه بشكل أساسي كقوة ردع استراتيجية في مواجهة «إسرائيل»، وبدرجة أقل كمنظمة تمارس قتالاً تكتيكياً يومياً ضد الدولة العبرية».

10 - قطاع غزة عنوان فشل اسرئيلي آخر:

في العام 2014، مُني جيش الاحتلال الصهيوني بهزيمة قاسية في قطاع غزة أضيفت إلى سجلّ هزائمه في مواجهة المقاومة الإسلامية في لبنان عامي 2000 و2006. وهذه الهزيمة حاولت «إسرائيل» الخروج من نتائجها، عبر المحاولة الفاشلة لاستعادة قدرتها الردعية التي فرضتها المقاومة، بعد 51 يوماً من عدوان هو الأطول في تاريخ الحروب الصهيونية. فأقدام الطائرات الصهيونية على شتّى سلسلة غارات هي الأعنف منذ عدوان «الجرف الصامد»، رداً على صاروخ سقط في «سديروت»، إنما تندرج في سياق محاولة لإيصال

رسالة بأن الظروف تعيّرت، وأن «إسرائيل» لا تخشى التصعيد. لكن طبيعة القصف الإسرائيلي والأهداف تظهر أن الغارات كانت أقرب إلى الاستعراض؛ والتقديرات داخل المؤسسة العسكرية والامنية الإسرائيلية لا تزال ترى أن شيئاً لم يتغير بعد، وأن أيّ مواجهة واسعة كتلك التي جرت عام 2014 لن تكون الجبهة الداخلية الإسرائيلية بمنأى عنها؛ عدا عن أن نتيجة أيّ مواجهة جديدة لن تكون مغايرة جوهرياً عن نتائج الجولة السابقة. ورغم تبني وزير الحرب الأسبق أفيغدور ليبيرمان لنظرية «الحسم» مع المقاومة، إلا أن هناك فرقاً شاسعاً بين النظرية والتطبيق في الواقع.

إن الهزيمة الإسرائيلية أمام المقاومة الفلسطينية في غزة عام 2014 كان لها بُعد استراتيجي حفر عميقاً في قلب المؤسسة العسكرية الصهيونية وعقول قادتها ومخططيها. تمثل ذلك في شعورهم المتزايد بعجز قدرة جيشهم على تحقيق النصر في أيّ حرب مع المقاومة؛ بل إن ما أثار رعبهم وأصابهم بهستيريا غير مسبوقه، هو انكشاف هذا العجز في مواجهة قطاع غزة المحاصر منذ سنوات والذي لا تتعدى مساحته الـ640 كيلو متراً مربعاً، ولا يوجد فيه جبال أو وديان، وفي ظل الاختلال الحاد في موازين القوى بين الجيش الإسرائيلي، الذي يُعتبر الأقوى في المنطقة، والمقاومة الفلسطينية المحدودة القدرة العسكرية. ومع ذلك، فقد أخفق هذا الجيش اخفاقاً مديماً بعدما علق في فخّ المقاومة، التي أجادت خوض فنون حرب عصابات متطورة في مواجهته وتكبيده خسائر كبيرة في الأرواح غير مسبوقه في جميع حروبه السابقة، حيث قُتل (باعترافاته) أكثر من 70 ضابطاً وجندياً، وجرح نحو 1700 آخرين، فيما تمكنت صواريخ المقاومة محلية الصنع من شلّ الحياة في عموم الكيان الصهيوني وتعطيل حركة الإنتاج والسياحة؛ وبالتالي تعريض اقتصاده لخسائر كبيرة قدرت بعدة مليارات من الدولارات. ومثل هذا الانكشاف في عجز القدرة العسكرية الإسرائيلية عن تحقيق النصر وحماية الأمن الاسرائيلي أدى إلى نتيجتين سلبيتين بالنسبة لإسرائيل:

الأولى: إضعاف الموقف السياسي للحكومة الإسرائيلية، في المفاوضات غير المباشرة مع المقاومة، والذي تمثّل في اضطرارها للقبول بمعظم شروط المقاومة لوقف إطلاق النار.

الثانية: إحداث المزيد من كيّ الوعي الصهيوني، والذي تجلّى في فقدان المستوطنين الصهاينة ثقتهم بقدرة جيشهم على تحقيق الأمن لهم، ما أدى إلى تصدّع الجبهة الداخلية الإسرائيلية وانكشاف عدم قدرة المستوطنين

على تحمل حرب استنزاف، وتحولهم إلى قوة ضغط على حكومتهم، بدلاً من ان يكونوا قوة دعم وإسناد لها في الحرب.

لقد أدى نجاح المقاومة بإسقاط منظومة الأمن الصهيونية إلى هزّ مرتكزات وجود «إسرائيل» من جذوره، وحطّم كل البناء الفكري الذي جرى زرعه في عقول المستوطنين، وحفّز على هجرتهم إلى فلسطين، وهو القائم على فكرة أن «إسرائيل» قوة لا تُقهر، وأنها قادرة على تحقيق الأمن والاستقرار للمستوطنين وتوفير كل أسباب الراحة والرفاهية والطمأنينة لهم، وتحويل «إسرائيل» إلى بلد المنّ والسلوى الذي يحلم به «يهود المنفى» الذين جرى استقدامهم من شتّى دول العالم. وبالتالي من الطبيعي أن يكون لمثل هذا التطور تأثير كبير على مستقبل وجود «إسرائيل»، حيث يعبر قادتها وخبرائها عن قلقهم المستمر من خطر ما يسمّونه القنبلة الديمغرافية، فتزداد أعداد المواطنين الفلسطينيين المقيمين في داخل فلسطين المحتلة بفعل النسبة العالية في الولادات، وتتراجع أعداد الإسرائيليين بسبب قلة الولادات من ناحية، وازدياد الهجرة المعاكسة من ناحية ثانية.

11 - خاتمة :

يمكن القول إن حرب «لبنان الثانية» قد كشفت عن جوانب لم تكن مأخوذة في الحسبان من قبل، وتتعلق بهوية «إسرائيل» المعنوية والثقافية والاجتماعية والأخلاقية والعسكرية. وقد كتب رئيس الكنيسة السابق أبراهام بورغ ينعي تلك الأيام الأولى لجيل المؤسسين الصهاينة، بقوله: «إستندت الثورة الصهيونية دوماً إلى دعامتين: مسار عادل وقيادة أخلاقية. ولم يعد أيّ منهما قائماً الآن. فالدولة الإسرائيلية تقوم اليوم على سقالات من الفساد وعلى أسس من الاضطهاد والظلم... وهناك احتمال فعلي لأن نكون آخر جيل صهيوني. قد تظل الدولة العبرية قائمة هنا، لكنها ستكون من نوع مختلف، غريبة وبشعة... دولة مستوطنات تُدار من قبل زمرة لا أخلاقية من مُنتهكي القانون الفاسدين، الذين يصمّون آذانهم إزاء مواطنيهم وأعدائهم على السواء. إن دولة تفنقر إلى العدالة لا يمكن أن تبقى على قيد الحياة».